

مع بداية تعاملاتها لشهر فبراير

محللون: أسهم سوق الإمارات تستكمل مسارها الصاعد بعد انتهاء موجة التقلبات السعرية

من المحافظ الاستثمارية ليست لديها مشكلة في توفير السيولة، حيث لديها الكثير من النقد، فضلاً عن سهولة الحصول على تمويل من البنوك، مما يعني أنها ليست مسيطرة للتسبييل، وهو ما يفسر تسارعها في الشراء وبكميات كبيرة من الأسهم، خصوصاً وأن التوقعات كافية تؤكد أن أسواق الإمارات ستحقق معدلات نمو جديدة ليس للعام الحالي فقط بل لسنوات قليلة.

التي تعتبر طارئة ووقتية ومرتبطة بعامل خارجي، بدلil أنه في ظل هبوط الأسواق كانت هناك أسهم تسجل ارتفاعات جيدة مثل سهم أرابتك، واتفق معه في الرأي محلل المالي حسام الحسيني، مضيفاً أن الأسهم القادية خصوصاً سهم إعمار العقارية في سوق دبي المالي، والدار العقارية في سوق أبوظبي هي التي استطاعت أن تستقطب عمليات شراء مختلفة من قبل المستثمرين الأجانب، مما يمكن

يتوقع أن تشهد اجتماعات الجمعيات العمومية السنوية للشركات خلال العام الحالى، عودة المساهمين لطالية مجالس إدارات الشركات بالأسهم المجانية بدلا من الأرباح التقدية، بحسب تقرير صادر عن بنك أبوظبى الوطنى.

وقال زياد الدibus الاستشارى لدى البنك، إن المساهمين كانوا يفضلون التوزيعات التقدية خلال فترة موجة الهبوط التى تعرضت لها أسواق الإمارات، مضيفاً أن التوزيعات التقدية كانت تعطى مؤشرات مهمة سواء لمساهمي الشركات أو المستثمرين المحتفلين، من حيث أنها تعكس قوه الملاعة المالية للشركات، وقوه تدفقاتها،

الأسوق من مقاومة عمليات جنى الأرباح، واحتواء التأثيرات السلبية لتراجع البورصات العالمية.

وأضاف أنه لا يوجد تفسير للشراء القوى لسهم إعمار من قبل المستثمرين الأجانب فى هذا التوقيت الذى كانت الأسواق تشهد فيها تذبذبات عالية، سوى رغبة المستثمرين الأجانب فى الاستفادة من صعود جيد متوقع للسهم، بعدهما فانتهم فرص الاستفادة من ارتفاعات سابقة، فضلاً عن الرغبة في الدخول على أسهم تحكمهم من التسبييل في اللحظات التي يرغبون فيها الخروج من السوق.

وأفاد بيان الأجانب استغلوا فرصة جنى الأرباح والتصحيح

وقد رأسماها العامل.
وأضاف أنه في المقابل كان كبار
المساهمين خلال فترات هبوط
الأسواق بحاجة إلى السيولة
النقدية، في خلل تشدد البنوك في
منع القروض والتسهيلات، بينما
كانت أسهم المنحة التي كانت تلتحا
بها بعض الشركات عند اتخاذ
قرارات التوزيع السنوية من أجل
الاحتفاظ بالسيولة. تشكل عيناً
في الدخول من خلال عمليات شراء
عند مستويات سعرية منخفضة،
في ضوء توقعاتهم بأن الأسواق
الخارجية ستترد صعوداً، وهو ما
يفسر عمليات الشراء الاستباقية من
الأسهم القيادية.

وأكمل أن الكثير من المستثمرين
ظلوا يحتفظون بالنقد ترقباً
لعمليات تصحيح يعودون خلالها
للشراء، وهو ما لوحظ في جلسات

على الأسواق، من حيث مساهمتها في زيادة المعروض من الأسهم، مما يزيد من خسائرها، في ظل تراجع حجم الطلب في تلك الفترة، نتيجة تراجع مستوى النقاوة. وتابع الدبياس أن التحسن الكبير في مؤشرات الأسواق الإماراتية خلال العام الماضي، ومنذ بداية العام الحالي، والذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار أسهم الشركات المدرجة، أدى إلى انتشار خسائرها، حيث دخلت الأسواق الماضي، حيث ساهمت سيولة ضخمة التقطت كميات كبيرة من الأسهم القيدية عند مستويات سعرية مغربية، مما ساهم في ارتفاعها بحسب كبيرة. وأشار الحسيني سؤالاً يقوله هل الأسواق قادرة على الاحتفاظ بارتداها القوي؟

اضاف أن الأسواق باتت أقرب ما يكون للبيه في عملية جندي أرباح

ساهم في أهمية توزيعات الناتج، باعتبارها ترفع مستوى العائد الاستثماري، وتساهم في توسيع قاعدة الأسهم، مما يؤثر إيجابياً على عمق الأسواق، وارتفاع مستوى سيولتها، وبالتالي لاحظنا ارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات، عند اتخاذ مجلس إدارتها قرارات بتوزيع أسهم مجانية بنسبة عالية.

وحقق الاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم المحلية خلال الأسبوع الأخير من تداولات شهر يناير، أكبر صافي بيع أسبوعي منذ موجة الصعود التي دخلتها الأسواق قبل شهرين، بلغت قيمته 360.8 مليون درهم، بواقع 278.8 مليون درهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية، و82 مليوناً في سوق دبي المالي.

قبل الدخول في تصحیح سعری، ويُعود السبب إلى أن الدخول الأجنبي المكثف تركز على سهم واحد ولغرض واحد، وب مجرد انتقاء هذا الغرض أو الهدف تدخل الأسواق مرحلة جنی أرباح ، الأمر الذي يؤكد أن الشراء لم يكن بهدف استثمار متواضع أو تطويل الأجل .

بيد أنه قال: «مع ذلك لم نشهد في الأسواق أي عمليات تخارج كبيرة، بل يفضل الكثيرون، بما في ذلك أصحاب المحافظ الاستثمارية، الاحتفاظ بأسهمهم، وعدم البيع حتى في حال دخول الأسواق مرحلة تصحیح، ويُعود السبب في ذلك إلى الخوف من عدم القدرة على اقتناص كميات كبيرة من الأسهم بمستويات أسعار جديدة».

وأضاف الحسيني أن الكثير

■ مؤشرات الأسهم تستكمل تصحيفها بعد وصولها إلى نقطة تاريخية

الصاعد، وهو ما مررنا به العام الماضي، عند تفاقم الوضع السوري، وزيادة الاحتمالات وقتها بتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا. حيث تراجعت الأسواق بحدة، لكن سراغن ما عادت أشد قوّة، ولهذا السبب ستكون عاصفة البورصات العالمية خلف ظهور أسواقنا المحلية، ومن هنا لم يكن غريباً الارتفاعات القوية التي شهدتها الأسواق متتصف الأسبوع الماضي.

وتقع حداد أن تستقطب أسواق الإمارات خلال الفترة المقبلة سبولة جنوبية كبيرة من محافظة وصناديق استثمار مؤسساتية أجنبية، بتحفيز من قرب انضمام الأسواق إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية الناشئة، حيث ستكون هذه المؤسسات بمحضرة إلى تخصيص حصة من استثماراتها للأسواق الناشئة لأسواق الإمارات طالما دخلت في المؤشر العالمي.

وفي تفسيره لحدة التذبذب الذي شهدته الأسواق الأسبوع الماضي، قال وليد الخطيب مدير التداول في شركة ضمان للاستثمار: إن التذبذبات واسعة النطاق جاءت من ان الانخفاض الذي سجلته الأسواق مطلع الأسبوع كان مبالغ فيه، وجاء في فترة كانت الأسواق تبحث عن مبرر لجني الأرباح والدخول في موجة تصحيح سعري، لذلك كان طبيعياً أن تتلاطم الأسواق المحلية مع هبوط الأسواق الدولية.

وأضاف أن أسواق الإمارات لم تشهد، برغم ما سجلته من هبوط حاد في جلستان أو ثلاثة جلسات تصحيحاً سعرياً حقيقياً، والذي يتوقع لا يكون في المرحلة الحالية التي تستكمل فيها الأسواق صعودها بعدم من نتائج الشركات وتوزيعات أرباحها، مما يعني أن التصحيح أقرب لأن يكون في النصف الثاني من العام، وليس في الفترة الحالية.

وأكمل الخطيب أنه لم تكن هناك أي مخاوف خلال فترات الهبوط الحادة، من منطلق أن الأسواق قادرة على احتواء مثل هذه الموجات



القطاع البينكي حد من الخصاص مؤشر الأسهم المحلية

يُنصح بتفضيل الاستثمار متوسط وطويل الأجل، ذلك أن المضاربين هم أكثر الخاسرين في فترات تذبذب الأسواق، وأن يتم التركيز على أسهم الشركات ذات الميزانيات القوية، والتي تحقق نمواً جيداً في أرباحها، وعندتها سيولة ضخمة، وأمامها فرص جيدة للنمو والتتوسيع.

وأكمل حداد أن أسواق الإمارات قادرة على تحقيق معدلات نمو جيدة للعام الثاني على التوالي خلال 2014، وإن كانت نسبة النمو للعام الحالي لن تكون بارتفاعات عام 2013 نفسها، والتي تجاوزت 100 في المائة لسوق دبي المالي.

وقال إن الأسواق لن تتأثر كثيراً لما يجري في البورصات العالمية، وقدارة على الارتداد والعودة بسرعة إلى استكمال مسارها

ى بورصة الكويت ليصل أعلى 46 مليون دينار بالمقارنة 50 التي خلال الأسبوع قبل الماضي، مسقط المسار نفسه لتخفض إلى 26.3 مليون ريال عمان خلال الماضي إلى 23.1 مليون ريال لكن نتيجة التغير الحاصل على بين الأسهم كبيرة ومتوسطة، حيث تتركز التداولات على 2، ومتوسطة الحجم، بالإضافة إلى الأسهم الاحتفاظ بها خلال هدف الحصول على التوزيعات إهارات بعد انتهاء فترة إعلان

إن موجة التقلبات الحادة التي شهديتها الأسواق الأسبوع الماضي ليست بغيرية على أسواق الإمارات المعروفة عنها بالمتدين.

وأضاف: «التدينب الإيجابي في ظل سوق صاعد أفضل من التدينب السلبي، وعادة ما ترتفع حدة التذبذبات قبيل إعلانات الشركات عن نتائجها السنوية، وتوزيعات أرباحها، حيث عادة ما تشهد الأسواق عمليات خروج ودخول مكثفة، لكن لا تستمر التذبذبات سوى جلستين أو ثلاثة جلسات، تعود الأسواق بعدها إلى استكمال مسارها الصاعد، وهو ما تحقق في آخر جلسات الأسبوع الماضي».

وأوضح أنه في ظل ظروف التقلبات الحادة بين ارتفاعات قياسية وانخفاضات أكثر حدة،

تراجعات شبه جماعية للبورصات

شهدت المؤشرات الرئيسية للبورصات العربية تباينات ونطاقات تذبذب أعلى من المسجل منذ بداية العام الحالي، حيث اتجه مسار السيولة المتداولة حسب تحليل أجراء الدكتور محمد مفید السامرائي رئيس مجموعة صحاري نحو الانخفاض بين أعلى مستوى وأدنى مستوى له خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة بالمستوى المسجل خلال الأسبوع قبل الماضي، وكان السوق السعودي قد سجل أعلى قيمة للتداولات عند مستوى 6.6 مليارات ريال خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع 7.2 مليون ريال الأسبوع قبل الماضي، وفي قطاع تراجعت قيم التداولات اليومية أيضاً، وتصل في أعلى مستوى لها عند 525 مليون ريال بالمقارنة بـ 605 ملايين ريال، وتراجعت

■ نمو صافي بيع للأجانب من الأسهم المحلية خلال شهرين

الأسواق، يعدما وصلت اسعار أسهم عدة إلى مستويات سعرية غير منطقية، عكس أسهم قيادية لم تسجل ارتفاعات كبيرة.

وأكمل ياسين أن التراجع الذي شهدته الأسواق قلل إلى حد كبير من سخونة الأسواق، وإن استمرت جزءاً كبيراً في آخر جلساتين من الخسائر الحادة التي مرت بها، مضيفاً أن النتائج المالية، وتوزيعات الأرباح التي أعلنتها بتووك وشركات حتى الآن، جاءت في غالبيتها جيدة، وساعدت الأسواق على الارتفاع السريع، والتناسق إلى حد كبير.

وقال إن التوزيعات الجزئية، خصوصاً تلك التي أقرتها البنوك، تساعده المستثمرين على الاحتفاظ بأموالهم، وعدم الاندفاع وراء البيع العشوائي عند هبوط الأسواق، وهو ما يساعد في حماية أسهم الشركات القيادية، مضيفاً: «السيولة التي خرجت الأسبوع قبل الماضي كانت حاضرة مع عمليات جني الأرباح، لذلك شاهدنا عمليات دخول قوية على أسهم الشركات القوية طيلة الأسبوع الماضي، خصوصاً أسهم الشركات العقارية التي سجلت مستوىيات سعرية جديدة، مثل سهم إعمار الذي تخطى حاجز الدرهم الثمانية».

وأفاد ياسين بأن عمليات الشراء استهدفت الدخول على الأسهم القوية لبناء مراكز جديدة تكون انطلاقاً لمستويات سعرية أكبر، متوقعاً أن تشهد الفترة المقلقة ما يسمى بعملية «غربلة» للأسماء، واستناداً إلى نتائج الشركات وتوزيعات أرباحها، بحيث يتم التركيز على أسهم الشركات التي تحقق نتائج جيدة وتوزيعات مجزية، في حين سيتم الابتعاد كثيراً عن أسهم الشركات التي تأتي أرباحها من دون التوقعات، ولا تقوم بتوزيعات جديدة، وأكمل التوزيعات ستكون نقطة مهمة في تشجيع المستثمر على الشراء، ويتوقع أن تشهد الجموعيات العgomeryة خلال العام الحالي تغيراً في مطالب المساهمين تجاه تقسيم أسهم المنحة عن التقدي، بعدما أصبحت السيولة متوافرة، عكس السنوات السابقة التي كانت الأسواق تعاني خلالها الصداع إلى مستويات جديدة تعيق الأعلى خلال سنة أعوام ونصف العام، مدعومة باستقرار الشركات القوية والبنوك في الإعلان عن نتائج مالية جيدة وتوزيعات أرباح مجزية.

وتراجع مؤشر سوق الإمارات المالي خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي بنسبة 0.73% في المئة، غير أنه تداولات الشهر بارتفاع قياسي تجاوز 8 في المئة، وبمكاسب بلغت قيمتها 53.5 مليار درهم، وأكد محللون أن استقرار تدفق السيولة الضخمة للاسواق يساعد على حمايتها من أي تصحيحات سعرية مقبلة، كما تشجع توزيعات الأرباح الجزئية المستمرة على الاحتفاظ بأموالهم وعدم الاندفاع وراء البيع العشوائي.

السيولة تحمي الأسواق

قال محمد علي ياسين، العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطنية للأوراق المالية: إن استقرار تدفق السيولة ساعد الأسواق على احتواء موجة البيع التي سببتها العاصفة التي ضربت البورصات العالمية بداية الأسبوع الماضي، واستمرت ثلاثة جلسات، وجاءت هذه الموجة في وقت كانت الأسواق في الأساس مقبلة على عمليات جني أرباح، بعد ارتفاعات مبالغ فيها، طالت الأسهم كافة من دون تغيير الأسبوع قبل الماضي.

وأضاف: «كلما كانت الارتفاعات سريعة وفيافية ومتلاحدة، تأتي عمليات جني الأرباح أسرع وأشد حدة، وهو ما شاهدناه الأسبوع الماضي، فضلاً عن أن الأسواق تجاوبت مع الأسواق الخارجية في تراجعها، لكن السيولة الضخمة هي التي ساعدت الأسواق على الارتفاع والفالس، بعد ثلاثة جلسات من التقلبات الحادة بين ارتفاعات حادة وأنخفاضات مماثلة».

وأوضح أن الارتفاعات التي شهدتها الأسواق الأسبوع قبل الماضي، أثارت مخاوف عدة، بسبب أنها طالت الأسهم كافة من دون تغيير بين أسهم تستحق الارتفاعات، وأخرى لا تستحق ذلك، إلا أن النتائج المتقدمة لـ

البيان تضع أسس سوق عقاري

قود الغاز الطبيعي المسال الاجلة

يفيد في محادثات الاتفاقيات.
كما ترى اليابان أن تشكيل
سوق بيع فوري يعتبر خطوة
تمهيدية مهمة لتداول الفائز في
عقود آجلة. وأنشأت بورصة سلع
طوبico مشروعًا مشتركًا مع جنبا
إينرجي جابان التي تعد إحدى
وحدات جنبا بتروبلوم وسيط
الطاقة المتركرة في سنغافورة،
في الخريف الماضي لتأسيس
خدمة توسيق مبادلة حمولات غاز

طبيعي مسال.
يذكر أن بورصة البيع المباشر اليابانية ستبدأ خدمات توفيق مبادلة البيع المباشر، وهو ما يعني توفيق المشتررين والبائعين ذوي المحوّلات المتشابهة المواصفات لبلوغ الأسعار الأنسب لجميع المعدين لمنتجات التقط في شهر أبريل والغاز الطبيعي المسال في شهر مايو حسب يوكوباتاجي أحد المديرين التنفيذيين الذين في الشركة الجديدة الذي قال: «لقد تلقينا ردوداً إيجابية من شركات تجارية عن الخدمة، وكانت تلك الشركات تبحث عن ساحة معول عليها يمكنها فيها تداول الغاز الطبيعي المسال بأسعار فورية».
وتوجه اليابان تدريجياً نحو هدفها الرامي إلى إطلاق عقود غاز طبيعي مسال آجلة بالدولار حسب إيشيزاكى، متوجهاً بـأن سعر الغاز الطبيعي المسال المرجعي الفوري ومشروع بيع التسلیم المباشر الجديد يعتبران مثاليين ملحوظين على اهراز تقدم، وأضاف إيشيزاكى أن اليابان سترحب بالتعاون مع دول أخرى مستهلكة للغاز الطبيعي المسال مثل كوريا الجنوبية وستنفاوره لإطلاق سوق العقود الآجلة بنجاح.



Digitized by srujanika@gmail.com

المسمى المؤشر الياباني الكوري بحساب أسعار الشحنات الفورية المسلمة لليابان وكوريا الجنوبية. وقال إيشيزاكى إن سعر اليابان المرجعي الفوري الجديد سيكون مكملاً لسعر بلاتس.

وقال تاكاشى سايكي رئيس شركة توهو جاسثالث أكبر مؤسسة منافع غاز عمومية في اليابان: «من الأفضل أن يكون هناك سعران مرجعيان الثان بدلاً من سعر مرجعي واحد، وهذا يمكن استخدامه في المفاوضات على الأسعار».

وأكمل هيروشى أوزاكى رئيس اوساكا جاس ثانى أكبر مؤسسة منافع غاز عمومية في اليابان على أنه يمكن لسعر وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المرجعي أن

الفوري المباشر من خلال حساب متوسط أسعار التسلیم التقديري بالدولار التي تتطلب من المشترين اليابانيين الإبلاغ عنها. يذكر أن البيانات الشهرية التي تصدرها وزارة المالية اليابانية تجمع الأسعار الآجلة والأسعار الفورية معًا بعملة اليين الياباني. وقال تاكاشي آيشيزاكى مدير مجموعة سياسات التجارة والتوزيع والسلامة الصناعية بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية: «عكفنا على تجميع البيانات من باب التجربة ووجدنا أن أسعار الغاز الطبيعي المسال الفوري تعكس العرض والطلب». تحدّر شركة بيانات السلع بلاتس حالياً سعر الغاز الطبيعي المسال الفوري المرجعي لأسيابي الطبيعى المسال».

تاتي مساعي تطوير سوق الغاز الطبيعي المسال وسط تزايد الطلب على الغاز الطبيعي في آسيا، خصوصاً اليابان التي تعاظم فيها الاستهلاك بشكل حاد منذ شهر مارس 2011 بعد حادثة فوكوشيما داينيشى التي ألغت في أعقابها مفاعلات نووية. وقد عمل ذلك على زيادة اعتماد اليابان على أنواع الوقود الأحفوري. هذا بينما يتّظر زيادة المعروض سواء من أمريكا الشمالية ومن عدد من المشاريع التي تم إنجازها في أستراليا، والتي بدأت بالفعل في تصدير الغاز الطبيعي المسال. تخطط وزاراة الاقتصاد والصناعة اليابانية لتطوير مقياس سعر الغاز الطبيعي المسال

18 دولاراً، مقابل كل مليون دونر حرارية بريطانية، بينما يتراوح سعر هذا المنتج في صورته الغازية بالولايات المتحدة بين 4 دولارات و5 دولارات.

ويعود بعض سبب المشكلة إلى أن سوق التسلیم الفوري للغاز الطبيعي المسال لم تتطور وتنتشر نسبياً. وترى حكومة اليابان أن وضع مقاييس دقيقة لقيمة الغاز الطبيعي المسال يعتبر خطوة ضرورية قبل إطلاق عقود آجلة بحلول شهر مارس 2015، وهو هدف أعلنته في شهر أبريل الماضي.

وقال ريو مينامي مدير النفط والغاز الطبيعي في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية: «ما يسعى إليه هو تحكم سوقى معمول عليه في أسعار الغاز